# التضمــين في اللغة

ا. سليمان عبد النبي عطيّة
قسم اللغة العربيّة والدراسات الإسلاميّة – كليّة الآداب والعلوم سلوق، جامعة بنغازي

**الملخّص:**

هناك أفعال في العربيّة اختُصّت بأحرف معيّنة تتعدّى بها تسمّى الأفعال اللازمة، وأفعال أخرى تتعدّى بأنفسها تسمّى الأفعال المتعدّية، والاستعمال الشائع للغة هو أن يُستعملَ مع اللازمة حروفَها الخاصّة بها، وتُستعمل المتعديةُ من غير حرف، ومع ذلك نجد – في أحيان كثيرة – أفعالاً تعدّت بغير حرفها المعتاد، وأفعالاً أخرى متعدّية، استُعمل معها حرفُ جرٍّ، حينما وجد اللغويون هذا الاستعمال المخالف – في الظاهر – لقوانين اللغة، اجتهدوا في تفسيره وبيان المغزى منه، فهداهم حسُّهم اللغويّ إلى افتراض تعليلٍ لهذه الظاهرة اللغويّة، فقالوا بالتضمين. من هنا جاء هذا المصطلح الذي يُقصد به وصفُ عادةٍ لغويّةٍ معروفةٍ، وطريقةٍ متّبعةٍ مطروقةٍ عند الناطقين باللغة، فهم إذا أرادوا إعطاء لفظٍ حكمَ لفظٍ آخرَ، عدَّوه بحرف ذلك الفعل الآخر، عمارةً لما بينهما، وتتميماً للشبه الجامع بينهما، فالتضمين يُسخّر اللفظ لتوليد معانيَ فنّية كثيرة، فيُدخِل على الجملة بعض التغيير، فهو يجعل الفعل اللازم متعدّياً، أو يجعل المتعدّي لازماً، كما يجعل المتعدّي بحرف متعدّياً بغيره، أو يجعله مرّة متعدّياً ومرّة لازماً على حسب المعنى المراد منه، وهذا من ميزات هذه اللغة الحيّة، ودليل من أدلة ثرائها.

وفن التضمين على شيوعه في النصوص العربيّة شعراً ونثراً، كان مثار جدلٍ وخلافٍ بين اللغويين، فقد طال النقاش قديماً وحديثاً حول نسبته إلى الحقيقة أو المجاز، وهل يقع في الفعل أو في الحرف، وهل هو قياسيّ أو سماعيّ، إلى غير ذلك من الخلافات التي مصدرها دقّة مسائله، وتردّده بين علميّ النحو والبلاغة، وهذه الدراسة تُعنى بالتعرّف على حقيقة هذا الأسلوب في العلوم العربيّة، ورصد شواهده وطرق استعماله.

**الكلمات المفتاحيّة:** المصطلح، الظاهرة، المعنى، أسلوب، الكلمة.

## Abstract

In Arabic ، some verbs (intransitive) are formed using specific letters to render them transitive ، while other verbs (transitive) verbs don't need any letters. However ، there are some cases where verbs are used differently ، either using a letter that is not usually used with that verb or using a preposition with a transitive verb. This phenomenon is called "inclusion ،" and it's a convention used by speakers of the language to connect two words and emphasize their commonality. Inclusion can change the meaning of a sentence by making a verb transitive ، making a transitive verb necessary ، or altering the preposition used with a transitive verb. It's a unique feature of the Arabic language that adds richness and depth to the language. Inclusion is commonly used in both poetry and prose ، but linguists have debated its literal or metaphorical nature ، whether it's based on grammar or rhetoric ، and other technical aspects. This study aims to uncover the reality of this style in Arabic sciences ، documenting its evidence and methods of use.

**Keywords: Term ، Phenomenon ، Meaning ، Style ، Word.**

**مقدّمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخِرين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين. أمّا بعد، ،

فإن ممّا يدلّ على الأصل الواحد للعلوم اللغويّة (النحو، والصرف، والبلاغة، والأصوات) ويؤكد نتيجة لذلك أن هذا التقسيم الشكليّ لهذه العلوم التي كانت تسمّى بـ(علم العربية) وترسيم الحدود بينها – تقسيم تعتوره بعض الثغرات، أننا نجد مثلاً فنّ التضمين حائراً بين النحو والبلاغة، فقد طال النقاش والحوار قديماً وحديثاً حول نسبته للحقيقة أو المجاز، وهل يقع في الفعل أو في الحرف، وهل هو قياسيّ أو سماعيّ .. إلى غير ذلك من الاختلافات، التي مصدرها دقّة مسائله، وتردّده بين علميّ النحو والبلاغة، وهذه الدراسة تُعنى بالتعرّف على حقيقة هذا الأسلوب في العلوم العربيّة، ورصد شواهده وطرق استعماله.

**مشكلة البحث:**

تتمثّل مشكلة البحث في التعرّف على حقيقة هذا الأسلوب في العلوم العربيّة، ورصد شواهده وطرق استعماله، كما أن كثرة الخلاف وتشعّب الآراء فيه التي مصدرها دقّة مسائله، كلّ ذلك كوّن مشكلة تتطلّب حلاً، وقضيّة في حاجة إلى بيان وتوضيح.

**أهميّة البحث:**

دفعني للكتابة في هذا الموضوع عدّة دواعٍ، منها:

1. اضطراب العلماء قديماً وحديثاً في تحديد مفهومه، وبيان علاقته بالبلاغة والنقد.
2. غموض بعض مسائله، وبخاصة ما يتعلّق منها بقضايا النحو.
3. أن هذا الموضوع يمثّل مشكلة تعاني منها اللغة العربيّة لتجاذب آراء العلماء فيه، من قدماء ومحدثين.

**منهج البحث:**

بعد جمع المادّة وتصنيفها، تم اعتماد المنهج الوصفيّ التحليليّ في دراستها.

**هيكلة البحث:**

اقتضت طبيعة هذا البحث تقسيم الحديث فيه إلى: تمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة كالآتي:

- في التمهيد: تم الحديث عن نشأة مصطلح التضمين وبيان دوره في اللغة.
- **المبحث الأول:** تعريف التضمين لغة واصطلاحاً.
- **المبحث الثاني:** أنواع التضمين.
- **المبحث الثالث:** أغراض التضمين وأحكامه.

ثم خاتمة تضم أهم نتائج البحث، تليها ثبت للمصادر والمراجع.

**الدراسات السابقة:**

تطرّق لهذا الموضوع عدد من الدراسات والأبحاث، منها:

1. **التضمين في العربيّة**، بحث في البلاغة والنحو، أ. د. أحمد حسن حامد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، ط1، 1422هـ – 2001م.
2. **التضـمين النحويّ في القرآن الكريم**، د. محمد نديم فاضـل، مكتبة دار الزمان للنشـر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط1، 1426هـ – 2005م.
3. **التضمين بين حروف الجرّ في صحيح البخاريّ** . دراسة نحوية دلالية (رسالة ماجستير)، إعداد: إيناس شعبان محمد، الجامعة الإسلامية، غزّة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1431هـ – 2010م.
4. **التعدية بالتضمين إلى مفعولين في القرآن الكريم**، د. ناظم علي عبادي، مجلة آداب ذي قار، العدد: 4، المجلد:1، أكتوبر 2011م.
5. **التضمين النحويّ أشكاله ودلالاته**، سليمان بوراس، مجلة الممارسات اللغويّة، جامعة مولود معمري، تيزي أوزو – الجزائر، العدد: 27، 2014م.

وقد اطلعتُ على هذه الدراسات وغيرها، وهي– بحسب عناوينها – يبحث كل منها في جانب من جوانب هذ الموضوع، ويختلف هذ البحث عنها بانحصار الكلام فيه عن التضمين النحويّ دون غيره، ومحاولة استقصاء الآراء فيه، وترجيح ما يمكن ترجيحه منها.

**تمهيد:** في ظهور مصطلح التضمين اللغويّ، وبيان دوره:

هناك أفعال في العربيّة اختصّت بأحرف معيّنة تتعدّى بها، أي: تصلُ إلى المفعول به عن طريقها، وأفعال أخرى تتعدّى بأنفسها، والاستعمال الفصيح للّغة العربيّة هو أن يُستعملَ مع الأفعال اللازمة حروفَها الخاصّة بها، وتُستعمل المتعديةُ من غير حرف، وذلك مثل الفعل (رضِيَ) في قوله تعالى: "رضِيَ اللهُ عَنْهُمْ"، (البينة: 8)، عُدّيَ بـ(عن)، والفعل (رحِم) في قوله تعالى: "من يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئذٍ فقدْ رَحِمَهُ"، (الأنعام: 16) تعدّى بنفسه.

ومع ذلك نجد بعض الأفعال تعدّت بغير حرفها المعتاد، كما نجد أفعالاً أخرى متعدّية، استُعمل معها حرفُ جرٍّ، مثال الأولى: الفعل (ظفِر) الذي يتعدّى – عادة – بالباء، استعمل متعدّيا بـ(على)، في قوله تعالى: "مِن بعدِ أنْ أظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ" ، (الفتح: 24) ومثال الثانية: الفعل (خالفَ ، يُخالفُ) المتعدّي بنفسه، استُعمل متعدّياً بـ(عن)، في قوله تعالى: "يُخالفونَ عنْ أمْرِهِ"، (النور: 63).

عندما وجد اللغويون هذا الاستعمال المخالف – في الظاهر – لواقع اللغة، اجتهدوا في تفسيره وبيان المغزى منه، فهداهم حسّهم اللغوي إلى افتراض تعليل لهذه الظاهرة، فقالوا بـ(**التضمين**)، من هنا جاء هذا المصطلح الذي يُقصد به وصفُ عادةٍ لغويّةٍ معروفةٍ، وطريقةٍ متّبعةٍ مطروقةٍ عند الناطقين باللغة، فهم إذا أرادوا إعطاء لفظٍ حكمَ لفظٍ آخرَ، عدَّوه بحرف ذلك الفعل الآخر، عمارةً لما بينهما، وتتميماً للشبه الجامع بينهما، كما في قوله تعالى: "أحِلّ لكُمْ ليلةَ الصيام الرفثُ إلى نسائكم" (البقرة: 187) ، فقد أعطِيَ الفعلُ (رفَث) حكماً من أحكام (أفضى) فتعدّى بالحرف الخاص به وهو (إلى).

وقد يُعبّرون عن التضمين بأنّ الفعل جاء بمعنى صاحبه، كقولهم مثلاً: الرفث بمعنى الإفضاء، وسفِه بمعنى جهل، قال أبو الحسن النيسابوري (ت553هـ) في تعليل انتصاب (نفسَه) في قوله تعالى: "إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)" (البقرة: 130): "سفِه نفسَه بمعنى جَهِلها؛ لأن الفعل إذا كان بمعنى آخر، تتّسع العرب فتوقع أحدهما موقع الآخر، كما قال الله تعالى: "بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا" ، (القصص: 58) أي: سخطتها"، (النيسابوري، 1418هـ – 1997م: 142)، أو أنه محمولٌ عليه، كقول السُّهيليّ في قوله تعالى: (من بعد أن أظفركم عليهم): "الجاري على ألسنتهم ظفرتُ به، وأظفرني الله به، ولكن جاء محمولاً على أظهَرَكم عليهم"، (فاضل، 1426هـ – 2005م: 105) أي متضمّناً معناه.

ونلاحظ أن بداية التضمين كانت عند سيبويه (ت180هـ)، والكسائي (ت183هـ)، وأشار إليه أيضاً أبو علي الفارسي (377هـ)، لكن ابن جنّي (395هـ) – كما يقول شوقي ضيف – : "هو الذي كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة، من مثل: (أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)"، (ضيف، 2008م: 275).

**المبحث الأول: تعريف التضمين:**

ورد مصطلح التضمين في علومٍ أخرى غير النحو، كالمعاني، والعروض، واللغة، فهو في علم المعاني يُقصد به الاقتباس، وهو أن يأخذَ شاعرٌ من شاعرٍ آخرَ بيتاً أو جزءاً من بيتٍ، فيضمّنُه شعرَه، ويسمّى التضمينُ البديعيّ، وأول من ذكر هذا ابنُ المعتز (ت296هـ) من غيرِ أن يعرّفَه، مكتفياً بوصفه بـ(حُسْنِ التضمينِ) ، لكن يتّضحُ من خلال الأمثلة التي ذكرها أنه يقصدُ هذا النوعَ، قال:

" ومنها حسن التضمين، قال الأخيطل:

ولقد سما للخرمي فلم يقل بعد الوغى: (لكن تضايق مقدمي)" (ابن المعتز، 1410هـ – 1990م: 159).

أخذه من قول عنترة العبسي:

إذ يتّقُون بِيَ الأسِنّةَ لَمْ أخِمْ عَنْها، ولكنّي تَضَايَقَ مُقْدَمِي (عنترة، 1893م: 87).

وفي علم العروض يُقصد به عيبٌ من عيوب الشعر، و "هو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلُّقاً لا يصحّ إلا به" (الجرجاني، د:ت: 54)، مثل قول النابغة الذبياني:

وهم وردوا الجِفـــارَ على تمـــيمٍ وهم أصحـــابُ يوم عكـــاظَ إنّـــي

شهدتُ لهم مواطنَ صادقاتٍ وثقتُ لهم بحُسْنِ الظنّ مِنّي (ابن رشيق، 1972م:171/1).

وقد اعتنت كتبُ الأدبِ بهذا الضربِ من التضمين، ببيان أنواعه، وإيراد أمثلة له، وإيضاح الفرق بينه وبين السَّرَقِ والإجازة، (ابن رشيق، 1972م:84/2).

وعند النحاة له استعمالان: أحدهما هو المقصود بهذه الدراسة، وسيأتي، والثاني: دلالة الاسم بالوضع على معنىً حقّه أن يدلّ عليه بالحرف، كأسماء الشرط والاستفهام، و(أمسِ) وهو سبب بنائها، قال أبو

البركات الأنباري (ت577هـ): "فأما الاسم غير المتمكّن فنحو: مَن، وكم، وقبلُ، وبعدُ، وأينَ ...وإنّما بُنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف، وتضمّنت معناها"، (الأنباري، 1377هـ – 1956م: 30)، وقال: "وأما أمسِ فإنّما بُنيت لأنها تضمّنت معنى لام التعريف؛ لأن الأصل في أمس (الأمس)، فلما تضمّنت معنى اللام تضمّنت معنى الحرف فوجب أن تُبنى"، (السابق: 32).

وفي علم اللغة (المعاجم اللغويّة) يعني: الإيداع والإدخال، كما سيأتي في معناه اللغوي.

**التضمين في اللغة:**

التضمين: مصدر قياسي، وزنه: (تفعيل) ، وماضيه: ضمّن بوزن (فعّل) بتضعيف العين، من أوزان الفعل الرباعي، يقال: ضمّن، يُضمّن، تضميناً، وتأتي مادة (ضمن) بمعنى كفَل، جاء في تهذيب اللغة: "فلانٌ ضامنٌ وضَمِين، وكافل وكفيل ... وضمنتُ الشيء أضمنه ضماناً، فأنا ضامنٌ وهو مضمون"، (الأزهري، د: ت، مادة: ضمن) وتأتي أيضاً بمعنى الذي في جسده زمانة من بلاء أو كسر أو غير ذلك، وأنشد الأزهري لأبي عُبيد:

ما خلتُني زلتُ بعدَكم ضمِناً  أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألَمِ

ثم قال: "ولاسم الضمَن والضمان ... وقال الليث: كلَ شيءٍ أحرز فيه شيءٌ فقد ضُمِّنه" (السابق، الصفحة نفسها).

وجاء في لسان العرب لابن منظور: "الضّمين الكفيل، ضمِن الشيءَ وبه ضمانا: كَفَل به... وضمّنه إياه: كفّله، وفي الحديث: (من مات في سبيل الله فهو ضامنٌ على الله أن يدخله الجنة)، أي: ذو ضمان على الله ... وضمَّن الشيءَ الشيءَ: أودعه إياه كما تودِعُ الوِعاءَ المتاعَ، والميتَ القبرَ"، (ابن منظور، د: ت، مادة: ضمن).

وتأتي مادة (ضمن) أيضاً بمعنى الإيداع والإدخال، قال ابنُ فارس: " الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في شيءٍ يحويه، من ذلك قولهم: ضمنت الشيء إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمى ضماناً من هذا" ، (ابن فارس، 1399هـ – 1979م، مادة: ضمن).

**التضمين في الاصطلاح:**

أما معناه في الاصطلاح فهو لا يبتعدُ كثيراً عن معناه اللغويّ، وأول من اعتنى بهذه الظاهرة أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) فقد تطرّق إليه في باب: استعمال الحروف بعضها مكان بعض، من كتابه (الخصائص) ، فذكر أن في تعدية الفعل بحرفٍ غير الحرف الذي يتعدى به عادةً ضربٌ من التوسّع، يقوم به العربُ أهل اللغةِ بقصد الإيجاز، وإعطاء الكلمة معنىً إضافياً، يقول: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإن العربَ قد تتّسعُ فتوقعُ أحدَ الحرفين موقع صاحبه، إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد، مع ما هو في معناه، وذلك كقوله عزّ اسمه: "(أحلّ لكم ليلةَ الصيامِ الرفثُ إلى نسائكم) ، وأنت لا تقول: رفثتُ إلى المرأةِ، وإنما تقول رفثتُ بها، أو معها، لكن لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعدّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيتُ إلى المرأة، جئتَ بـ(إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 310).

ويورد ابنُ يعيش (ت643هـ) في شرحه لمفصّل الزمخشري التعريفَ نفسَه مع تغيير طفيف، (ابن يعيش، د: ت، مجلد 2: 8/ 15)، ومن خلال المثال الذي ذكره ابن جني نفهم أن الفعلين الذين تبادلا حرف التعدية ينتميان إلى حقلٍ دلاليّ واحد، وهذا ما أسماه المتأخرون بالمناسبة بين الفعلين، ثم جاء اللغويون من بعده فوسّعوا دائرة التضمين، فجعلوه من المصطلحات المقنّنة في الدّرس اللغويّ، النحويّ منه والبيانيّ، ووضعوا له الحدود والأمثلة، كغيره من المسائل اللغويّة.

ويُعرّفه ابن هشام (ت761هـ) في المغني بقوله: "قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه، ويُسمى ذلك تضميناً"، (ابن هشام، 1422هـ – 2002م: 2/ 1408) فيستعمل ابن هشام وبعض من جاء بعده كابن كمال باشا (ت940هـ) (ابن كمال باشا، مخطوط: 47) مصطلح (لفظ) بدل (فعل) وهي كلمة أعم وأشمل، توحي بأن التضمين غير مختص بالأفعال، بل يشمل غيرها من أنواع الكلمة – كما سيمرّ بنا إن شاء الله تعالى –، وكذلك فعل الشيخ علي أكبر محمود النّجفيّ، لكنه استعمل مصطلح (كلمة)، قال في أثناء كلامه في التفريق بين التضمين النحوي والتضمين البياني: "الفرق بينهما هو أن الأول: إشراب كلمة معنى كلمة، لتفيد معنيين، أحدهما بلفظها، والآخر بتعديتها بحرف مناسب للمعنى المضمّن، والثاني: هو تقدير حال يناسب الحرف"، (النجفي، 1312هـ: 66).

كما نجد من يتّبع ابن جني ومن وافقه في استعمال كلمة (فعل) في تعريفه للتضمين، مثل: الشيخ مصطفى الغلاييني (1886 – 1944م) من المحدثين، (الغلاييني، 1346هـ – 1927م: 10)، لكن أبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) في معجم (الكليات) يتردد بين المصطلحين، حيث قال: "التضمين هو إشرابُ معنى فعل لفعلٍ ليعاملَ معاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحملَ اللفظُ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة"، (الكفوي، 1419هـ – 1998م: 266، 267).

ويبدو أن من استعمل لفظ (الفعل) قد جاء به على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأنه لا خلاف في وقوع التضمين في الاسم.

**المبحث الثاني: أنواع التضمين:**

التضمينُ أسلوبٌ فاشٍ في لغة العرب، لما فيه من لطافة وإيجاز، واسعُ الانتشار فيها؛ لأن العرب يُعنون بألفاظهم، فيهذّبونها ليصيبوا أغراضهم، يقول ابن جني: "في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً"، (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 312)، وامتدحه في كتابه المحتسب بقوله: "وهذا من أسدّ وأدمث مذاهب العربيّة، وذلك أنه موضعٌ يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه، ويُصرّفه بحسب ما يؤثّر عليه"، ثم قال: "وهو بابٌ واسعٌ ومنقاد" ، (ابن جنّي، 1386هـ: 1/ 52)، وهو– كما مرّ في تعريفه –: إشراب كلمة معنى كلمة أخرى، فتؤدي وظيفتها في التركيب، وهو بهذا المفهوم يسمّيه د. تمّام حسان (العدول عن الأصل)، ويرى أنه صورة من صور النقل الأسلوبي؛ لأنه "يتجاوز ظاهرة البِنية إلى حيث يمكن عدّه ظاهرة من ظواهر التضامّ، ذلك بأن اللفظ الذي يضمَّن معنى لفظ آخر يحتلّ موقعه أيضاً، فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله" (حسّان، 1413هـ – 1993م: 349)، وهذا ما يطرأ على اللفظ المضمّن من أحوال، كتعدية اللازم، ولزوم المتعدي، أو تعديته بغير الحرف الذي يتعدى به عادة.

وهو يقع في الأفعال والأسماء والحروف، ولهذا نراهم يعبّرون في تعريفه بأنه (لفظ) أو (كلمة) ليعمّ جميع أنواع الكلمة، فإن أدّى فعلٌ لازم وظيفة فعلٍ متعدٍّ، فهو تضمين، وإن أشرب اسمٌ معنى اسم وأدّى وظيفته في التركيب، فهو تضمين، وإن أدّى حرفٌ معنى حرفٍ آخرَ فهو تضمين، فبابُ التضمين واسعٌ في العربيّة، ولأنه يجري في كل الألفاظ فهو – على حسب أقسام الكلمة – ثلاثة أنواع:

**النوع الأول: التضمين في الأفعال:**

الفعل أهم أركان الجملة؛ لأنه مصدرُ التعبيرِ، ونشاطاتِ الحياة المتنوّعة، وكلّ ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان، والأفعالُ هي أصولُ مباني الكلام، ومصادرُ الأسماءِ غيرِ الجامدةِ، ولهذا سمّتها العلماءُ الأبنية، وقد خُصّت بالتأليف لأهمّيتها، ولتوقّف كثير من معاني الكتابِ والسنةِ على معرفتها، مثل: كتاب الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر بن القوطيّة،(ت367هـ)، وكتاب الأفعال لتلميذه أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقُسطي (ت بعد 400هـ)، وغيرهما.

والفعل منه لازم، ومنه متعدٍّ، ويتعدّى اللازمُ بعدة أمورٍ، منها: الهمزة، والتضعيف، وزيادة ألف المفاعلة، وحرف الجر، والتضمين أحد الأمور التي يتعدى بها الفعل، وقد جعله النحاة ركناً من أركان التعليل لبعض المسائل كما مرّ، ولذلك سعوا في تعريفه، وتحديد مضمونه ليتميّز عن غيره من المصطلحات التي قد تلتبس به، كالعدل والتقدير، يقول أبو البقاء الكفَوي: "التضمين: هو أن يحتمل اللفظ معنى غيره الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة. والعدل هو أن تريد لفظاً فتعدل عنه إلى غيره، كـ(عمر) من (عامر)، والمعدول عن اللام يجوز إظهارها معه، ولذلك أعرِبَ، والمتضمّن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة معنى الحرف، ولذلك بُنيَ التضمين"(الكفوي، 1419هـ – 1998م: 266).

ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر عن ابن الحاجب في أماليه أن "الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا: بُنيَ (أينَ) لتضمّنه معنى الاستفهام، و(ضربته تأديباً) منصوبٌ بتقدير اللام ... أن التضمين يُراد به أنه في المعنى المضمّن على وجهٍ لا يصحّ إظهاره معه، والتقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه سواءٌ اتّفق الإعراب أم اختلف" (السيوطي، 1406هـ – 1985م: 1/ 249، 250).

وتضمين فعل معنى فعل يفيد معنى الفعلين معاً، وهو كثير جداً، في القرآن الكريم وغيره، من ذلك قوله تعالى: "ولا تعْدُ عيناك عنهم" (الكهف: 28)، قال الزمخشري في كشافه: "وإنما عُدّيَ بـ(عن) لتضمين عدا معنى نَبَا، و علا، في قولك: نبتْ عنه عينُه، إذا اقتحمته ولم تعلق به"، (الزمخشري، 1403هـ – 1983م: 2/ 481)، وقوله تعالى: "فليحْذَرِ الذينَ يُخالِفُونَ عَنْ أمْرِهِ" (النور: 63)، تضمّن يخالفون معنى يحيدون عن أمره، وقوله تعالى: "أذاعُوا بِه" (النساء: 83) ، تضمّن أذاعوا معنى أفشوا به، وقوله تعالى: "وأصْلِحْ لي في ذرّيتي" (الأحقاف: 15)، تضمّن أصلحْ، معنى باركْ لي في ذرّيتي، وقوله تعالى: "لا يسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأعلى" (الصافات: 8)، ضمّن الفعل يسمّعون معنى يُصغون، فعُدّي بـ(إلى).

ومنه أيضاً قول الفرزدق:

كيف تراني قالباً مِجَنّي  قدْ قتَلَ اللهُ زياداً عنّي

"ضمّن (قتل) معنى صَرَف، لإفادة أنه صرفه بالقتل دون ما عداه من الأسباب، فأفاد معنى القتل والصرف جميعاً" (العز بن عبد السلام، 1491هـ – 1999م: 127)، قال ابن جني "فاستعمل (عن) هاهنا لِما دخله من معنى قد صرفه الله عنّي؛ لأنه إذا قتله فقد صُرِف عنه" (ابن جنّي، 1386هـ: 1/ 52) ، وقال السيوطي: "لما كان معناه: صرفه عدّاه بـ(عن)" (السيوطي، 1406هـ – 1985م: 1/ 247).

والتضمين في الأفعال يجعل اللازم منها متعدياً، والمتعدي لازماً، كما يجعل المتعدي بحرف متعدياً بغيره، ويجعله مرة متعدياً، ومرة لازماً، حسب تأويله وتوجيهه.

1. فمن لزوم المتعدي: قوله تعالى: "وقال اركبوا فيها" (هود: 41) ، تضمّن الفعل ركب معنى دخل الذي يتعدى بـ(في)، وقوله: "أفبنعمة الله يجحدون" (النحل: 71 ) ، تضمّن الفعل جحد، معنى كفر فعُدّيَ بـ(الباء) ، وفي سمع الله لمن حمده، سمع متعدٍّ، صار بالتضمين لازماً.
2. ومن تعدي اللازم: قوله تعالى: "ولا تعزِمُوا عُقْدَةَ النّكاحِ" (البقرة: 235) ، تضمّن الفعل عزم معنى نوى المتعدّي، وقوله: "فما لكُم عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدّةٍ تَعْتَدُّونَها" (الأحزاب: 49) ، أي: تستوفون عددها، ويسمّون ذلك بالحذف والإيصال، أي: حذف حرف الجر وإيصال الفعل بمعموله، يقول الشيخ مصطفى الغلاييني في الآية السابقة: "أي: تعتدّون بها، فخذف الوسيط وهو (الباء) وأوصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، وهذا ما يُسمى الحذف والإيصال" (الغلاييني، 1346هـ – 1927م: 9).
3. وأمثلة ما عُدّي بغير حرفه المعتاد: قوله تعالى: "ولأصَلّبَنّكمْ في جُذُوعِ النّخْلِ" (طه: 71)، فالفعل صلب يتعدى بـ(على)، عُدّي هنا بـ(في) ليفيد معنىً إضافياً هو شدّة اتصالهم بجذوع النخل، وقوّة التصاقهم بها، وقد اكتسب هذا المعنى ممّا في حرف الجر (في) من معنى الظرفيّة، قال الزمخشري: "شبّه تمكّن المصلوب في الجذع بتمكّن الشيء الموعَى في وعائه، فلذلك قيل: في جذوع النخل" (الزمخشري، 1403هـ – 1983م: 2/ 546) ، وقوله: "خَلا بَعْضُهُمْ إلى بَعْضٍ" (البقرة: 76) ، فالفعل خلا يتعدى بالباء، تقول: خلا به، بمعنى انفرد به، ضُمّن معنى انضوى أو ذهب فعُدي بـ(إلى)، قال القرطبي: "إن قيل: لِمَ وُصلت (خلَوْا) بـ(إلى) وعُرْفُها أن توصل بالباء؟ قيل له: (خلَوْا) هنا بمعنى ذهبُوا وانصرفوا" (القرطبي، 1952م: 1/ 206) ، وقوله: "نَحْنُ أعْلَمُ بما يَسْتَمِعُون به" (الإسراء: 47) ، استمع يتعدّى باللام، تضمن معنى عُني به واهتم، فعُدّي بالباء ليفيد معنى الفعلين.

كما يجعل التضمينُ الفعلَ المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ متعدياً إلى مفعولين، وذلك لأن الفعل المضمّن يؤدي معنى فعلين في السياق، أي أنه اكتسب وظيفة نحويّة أخرى بهذا التضمين، فإذا كان لازماً صار بالتضمين متعدياً إلى مفعول واحد، وإذا كان متعدياً إلى واحد، صار متعدّياً لاثنين، وهذا من وسائل البلاغة العربيّة، والقدرة الفذة لهذه اللغة الفنيّة الثريّة، إذ يمكن عن طريق هذا الأسلوب نقل الكلام من صورة إلى أخرى من دون تغيير في التركيب.

4. ومن أمثلة الأفعال المتعدية إلى واحد وصارت بالتضمين متعدية لاثنين، بسبب إشرابها معانيَ أفعالٍ أخرى في القرآن الكريم: قوله تعالى: "ولا تأكُلُوا امْوَالهُمْ إلى أمْوَالِكُمْ" (البقرة: 188)، الفعل (أكل) يتعدى في الأصل إلى مفعول واحد، ولأنه هنا تضمّن معنى الضّمّ الذي ينصِبُ أحد المفعولين (المضمومين) على المفعوليّة، ويتعدّى إلى الآخر بواسطةِ حرفِ الجرّ (إلى)، ففي هذه الآية تضمّن (أكَلَ) معنى ضمّ وأدّى معناه إضافة إلى معناه الأصلي، فالمعنى: ولا تضمّوا أموالهم إلى أموالكم آكليها، بتقدير الحال من الفعل المذكور، أو: ولا تأكلوا أموالهم ضامّيها إلى أموالكم، بتقديره من الفعل المقدّر المحذوف.

وقوله تعالى: "وقَطّعناهُمْ اثنتيْ عشرة أسْباطاً أمماً" (الأعراف: 160) ، الفعل (قطّع) في الآية ومثيلاتها ضُمّن معنى جعَل أو صيّر، ولذلك نصب مفعولين، ذكر السيوطيُّ نقلاً عن ابن هشام في (التذكرة) قال: "زعم قومٌ من المتأخرين منهم خطاب المارديني أنه يجوز تضمين الفعل المتعدي لواحد معنى (صيّر) فيتعدى لاثنين ويكون من باب (ظنّ)، فأجاز: حفرتُ وسط الدار بئراً، أي صيّرتُ" (السيوطي، 1406هـ – 1985م: 1/ 247، 248).

5. ومثال ما يجعله التضـــمين متعدّياً مرّة ولازماً أخرى: قوله تعالى: "ولِتَسْـــتَبِينَ سَـــبيل المُجْرِمِينَ" (الأنعام: 55) ، قرئ بنصـب لام (سـبيل) ورفعها، فعلى قراءة النصـب – وهي قراءة نافع – يكون الفعل (اسـتبان) متعدّياً، متضـمّناً معنى (اسـتوضـح)، والخطاب للنبيّ – صـلى الله عليه وسـلم – وسـبيلَ مفعول به، وعلى قراءة الرفع – وهي قراءة باقي السـبعة – يكون (اسـتبان) لازماً، متضـمّناً معنى (ظهر ووضُح)، وسبيلُ فاعل.

**النوع الثاني : التضمين في الأسماء:**

سبقت الإشارة إلى أن التضمين لا اختصاص له بالفعل، وإنما يجري في كل أقسام الكلمة التي من بينها الأسماء، فالتضمين في الأسماء – ويُسمّيه البعض التضمين في المشتقات – "هو أن تضمِّن اسماً معنى اسمٍ لإفادة معنى الاسمين، فتعدّيه تعديته في بعض المواطن، كقوله تعالى: "حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله إلا الحَقَّ" (الأعراف: 105) ، ضمّن (حقيق) معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق، وحريص عليه" (العز بن عبد السلام، 1491هـ – 1999م: 127).

ومن أمثلته في القرآن الكريم: قوله تعالى: "وهُوَ الذي يَقْبَلُ التّوبَةَ عنْ عِبادِهِ" (الشورى: 25)، فضمّن التوبة معنى العفو والصفح، وقوله: "مَنْ أنْصاريَ إلى الله" (آل عمران: 52)، ضمّن النصرة معنى الولاء أو التوجّه أو القصد، وقوله: "الرفث إلى نسائكم" (البقرة: 187)، فضمّن الرفث معنى الإفضاء، وقوله: "وهُوَ الذي في السّماءِ إلهٌ" (الزخرف: 84)، الجار والمجرور متعلقان بـ(إله) لأنه بمعنى معبود (اسم مفعول)، وقوله: "وكانَ بِالمُؤْمِنِينَ رحِيماً" (الأحزاب: 43) ، فرحيم بمعنى رؤوف، قال الزركشي في البرهان: "ألا ترى أنك تقول: رأفت به، ولا تقول: رحمت به، ولكن لمّا وافقه في المعنى تنزّل منزلته في التعدية" (الزركشي، 1410هـ – 1990م: 3/ 405).

من ذلك أيضاً ما نقله الكفَوي عن سعد الدين التفتازاني في تفسير قوله تعالى: "وَهُوَ الله في السَّمَواتِ وفي الأرْضِ" (الأنعام: 3)، قال: "لا يجوز تعقله بلفظ (الله) لكونه اسماً لا صفة، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم (الله)، كما في قولك: حاتمٌ من طيْء، على تضمين معنى الجواد" "(الكفوي، 1419هـ – 1998م: 266)، وهذا التأويل ناتجٌ عن أمرٍ عقديّ، إذ لا يكون الله تعالى في كل مكان بذاته، بل بعلمه، يقول الحاكم الجُشَميّ (ت494هـ) في تفسير هذه الآية: "ولا يجوز أن يُقال ذاته فيهما؛ لأنه ليس بجسم، ولا يجوز أن يكون في موضع بالتمكّن، وليس بعرَض، فلا يجوز أن يكون في محل بالحلول، يبيّن ذلك أن الآية وردت تمدّحاً، ولا تمدّح بكونه في السماء والأرض، فالتمدّح بكونه إلهاً فيهما" (الجشمي، 1440هـ – 2019م: 3/ 488).

**النوع الثالث : التضمين في الحروف:**

تناول النحاة الحروف من جوانب عدّة، من حيث إعمالها، وإهمالها، وزيادتها، وحذفها... ومن بين هذه الجوانب: إحلال بعضها محل بعض، حيث نجد في تراكيب بعض الجمل استعمال حرف بمعنى

حرف آخر، وهذا ما يُسمى أحياناً بالتضمين، أو الإحلال، أو النيابة، أو التقارض، أو التعاقب، وتتلخص نيابة الحروف في مسألتين:

1. حروف نائبة عن جُمل، كحروف النفي، والاستفهام، والاستثناء، والنداء، النائبة عن أنفي، وأستفهم، وأستثني، وأنادي.
2. حروف نائبة عن حروف أخرى، وهي حروف الجر، فعندما وجد اللغويون في نصوص كثيرة أفعالاً تخالف في تعديتها بالحروف إلى المفعول ما نصت عليه المعاجم اللغويّة، احتاجوا إلى تأويل الحرف، أو تأويل الفعل لتصحيح هذا الأسلوب، ومن هنا اختلفوا في توجيه هذه الظاهرة التي أطلقوا عليها اسم (التضمين) إلى فريقين:

**الأول**: يرى أن التغيير واقعٌ في حروف الجر، لتعدّد معانيها، وأن بعضها يقع موضع بعض، وهذا مذهب الكوفيين، وبعض أهل اللغة، وهو أيسر وأقرب إلى الفهم.

**الثاني**: يرى أن التغيير واقعٌ في الأفعال، فهي تتغيّر معانيها بتغيّر الحروف التي تتعدّى بها؛ لأن التوسّع فيها أكثر، فالتجوّز فيها أولى، وهذا مذهب البصريين، والمحققين من أهل اللغة، وهو أعمق وأقرب إلى روح اللغة.

وممّن قال بتناوب حروف الجر: أبو العباس المبرّد (ت285هـ)، قال في باب القسم، في أثناء كلامه عن دخول حروف القسم بعضها على بعض: "كما تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك قوله عزّ وجل: "يَحْفظونَهُ مِنْ أمْرِ الله" (الرعد: 11)، أي: بأمر الله، وقال: "ولأصَلّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النّخْلِ"، أي: على، وقال: "أمْ لَهُمْ سُلّمٌ يَسْتَمِعونَ فيهِ" (الطور: 38) أي: يستمعون عليه، وقال الشاعر:

هُمْ صَلبُوا العَبْدِيّ في جِذْعِ نَخْلةٍ  فلا عَطَسَتْ شيْبانُ إلا بأجْدَعَا

[أي: على جذع نخلة]، وقال الآخر:

إذا رَضِيَتْ عَليَّ بَنُو قُشَيْرٍ  لعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رِضاها

أي: عنّي" (المبرّد، د: ت: 2/ 319)، وذهب إلى هذا أيضاً ابنُ السراج (ت316هـ) في كتابه (الأصول في النحو) مع اشتراطه تقارب المعاني، قال: "واعلمْ أنّ العربَ قد تتّسعُ فيها (يعني حروف الجر) فتقيمُ بعضَها مقام بعضٍ إذا تقاربتِ المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة" (ابن السرّاج،

1417هـ – 1996م: 1/ 414)، قال النيسابوري (ت553هـ) في باهر البرهان: "وإنما يستعمل الحروف بعضها مكان بعضٍ بشريطةٍ، وهي تقارب الأفعال، فإذا تقاربت، وكان بعضها يتعدّى بحرف، وبعضها بحرفٍ آخر، فيوضع أحد الحرفين موضع صاحبه" (النيسابوري، 1418هـ – 1997م: 295).

ويرى العلامة ابنُ قيّم الجوزيّة (ت751هـ) في (بدائع الفوائد): أن التضمين في الأفعال، فيرُدّ على القائلين بتناوب الحروف من النحويين، واصفاً إياهم بالظاهريّة، لعدم تعمّقهم في معنى النصوص، وما يضيفه هذا الأسلوب من ظلال وإيحاءات لا توجد في ما لو استعملت هذه الأفعال بالطريقة المألوفة في التعدية، يقول: "وظاهريّة النحاةِ يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، وأما فقهاء أهل اللغة فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنىً مع الحرفِ ومعنىً مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيُشرِبون الفعل المتعدّي به معناه، وهذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، وطريقة حُذّاق أصحابه؛ يُضمّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف" (ابن القيّم: د: ت: 423).

وقد توسط ابن جنّي بين المذهبين، حيث قال في خصائصه: "يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: "مَنْ أَنْصَارِيَ إلى الله"، أي: مع الله، ويقولون: إن (في) بمعنى (على) ويحتجّون بقوله – عزّ اسمه – "ولأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النخل"، أي: عليها ..." إلخ، ثم يقول عقب ذلك: "ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوّغة له، أمّا في كل موضع، وعلى كل حال فلا" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 319)، فهو يضع قيداً لهذا التناوب، حتى لا تحدث فوضى في استعمال هذه الحروف، وهذا القيد هو: وجود المناسبة بين الفعلين.

والراجح – فيما أرى – أنّ الأصل في التناوب أن يكون بين الأفعال، ويجوز أن يكون بين الحروف إذا تقاربت معانيها، وعلى أيّة حال كلا المذهبين صحيح يمكن المصير إليه، جاء في حاشية الصبّان على شرح الأشموني تعليقاً على قول الشاعر:

إذا رضِيَتْ عليّ بنو قشيرٍ  لعمرُ الله أعْجَبَنِي رضاها

"فإن (على) فيه بمعنى (عن)، ويُحتمل أن يكون رضيَ ضُمّن معنى عطف" (الصبّان، د: ت: 2/ 333)، فعلى الاحتمال الأول يكون التضمين في الحرف، وعلى الثاني يكون التضمين في الفعل.

وعلى كلا المذهبين فإن في التضمين عند النحاة تشبيه واستعارة، قالوا في الآية السابقة وهي قوله تعالى: "ولأصلبنّكم في جُذوعِ النّخْلِ" :"أي: عليها، فشبّه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة، فسرى التشبيه لجزئيات كلٍّ، فاستُعيرَ بناءً على هذا التشبيه الحاصلِ بالسراية لفظة (في) لمعنى (على) ، وهو استعلاءٌ جزئيّ" هذا على مذهب الكوفيين ومن وافقهم الذين يقولون بأن التضمين في الحروف، وأما على مذهب البصريين ومن وافقهم الذين يرون أن التضمين في الأفعال، يقولون: قد" جعلها البصريون للظرفية بناءً على تشبيه المصلوب لتمكّنه من الجذع بالحالّ فيه، على طريق الاستعارة بالكناية، أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكّن في كلٍّ على طريق الاستعارة بالكناية أيضاً، وفي كل الوجهين تخيّل" (السابق، 2/ 327).

ومن الشواهد الشعرية التي أوردها النحاة على نيابة حروف الجر بعضها عن بعض قول عنترة:

بطَلٍ كأنّ ثيابَه في سرحةٍ  يُحْذى نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوْءَمِ

(عنترة، 1893م: 83)، جاءت (في) بمعنى (على).

وقول الشاعر:

ويركبُ يومَ الرَّوعِ مِنّا فوارسٌ  بصيرون في طعن الأباهر والكُلى

أي: بصيرون بطعن الأباهر.

وقول الآخر:

شربْن بماء البحر ثمّ ترفّعتْ  متى لججٍ خضرٍ لهنّ نئيجُ

الباء بمعنى (مِن) (ينظر الأشموني، 1410هـ – 1955م: 2/ 292 وما بعدها)، قال ابن مالك في شرح التسهيل: "والأجود في هذا أن يُضمّن (شربْنَ) معنى (روينَ) ويُعامل معاملته، كما ضُمّن (يُحمى) معنى (يوقد) فعومل معاملته في: "يومَ يُحْمى عليها في نارِ جَهَنَّمَ" (التوبة: 35)؛ لأن المستعمل أحميتُ الشيءَ في النار وأوقدتُ عليه" (ابن مالك، 1410هـ – 1990م: 3/ 153)، وقال الصبّان: "وإذا ضُمّن (شربن) معنى (روين) يكون على حاله" (الصبّان، د: ت: 2/ 331)، يعني: إن كان التضمين في الفعل، فالحرف في مكانه الأصلي.

وقول الآخر:

إذا رضِيَتْ عليّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعْجَبَنِي رضاها

على أن من معانى (على) المجاوزة كـ(عن)، قال ابن جنّي: "أراد: عني، ووجهه: أنها إذا رضيت عليه أحبّته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 313)، وقال الصبان: "فإن (على) فيه بمعنى (عن)، ويُحتمل أن يكون رضيَ ضُمّن معنى عطف" (الصبّان، د: ت: 2/ 333).

وللنحاة توجيهات أخرى لهذا الأسلوب، منها: الحمل على النقيض، يقوا ابن جنّي: "وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ قال: لما كان (رضيَتْ) ضدّ (سخطتْ) عُدّيَ رضيت بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه، كما يُحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدُهما ضدُّ الآخر" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 313).

وقال جلال الدين السيوطي (ت911هـ) : "قال ابن إياز في شرح الفصول: ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأن كل واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن ينتبه لهما معاً بذكر أحدهما" (السيوطي، 1406هـ – 1985م: 2/ 119) ، وعليه فإن قولهم: (إشراب فعل معنى فعل لمناسبة بينهما) شرطٌ في التضمين وليس قاعدة؛ لأن الحمل على النقيض يخالف هذا التناسب.

## المبحث الثالث: أغراض التضمين ، وأحكامه:

### أ- أغراض التضمين:

**التضمين** فضلاً عن كونه أسلوباً فنيّاً رفيعاً، فإن له أغراضاً متعدّدة، وهذه الأغراض أو الفوائد نوعان: . منها ما يخص المعنى، وهي التي عُني بها علماء البلاغة. . ومنها ما يخص المبنى (التركيب) وهي التي عُني بها النحاة، فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من حيث تعدّي الفعل بنفسه، أو تعدّيه بالحرف، وهو ما يسمى بالتعدي واللزوم، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل لإظهار ما يكتنفه من معانٍ، وعدم الوقوف به عند حدِّ ما وُضع له، ولعلّ من أهم هذه الأغراض ما يلي:

1. **الإيجـــاز**، ومعناه: تقليل الكلام، وهو من أبدع أساليب العرب، وقد وجدنا أن النحويين في تعريفهم للتضمين يعبّرون عنه بقولهم: هو (أن تؤدّيَ كلمة مؤدّى كلمتين) وقولهم: هو (إشراب كلمة معنى كلمة لتفيد معنيين، أحدهما بلفظها، والآخر بتعديتها بحرف مناسب للمعنى المضمّن)، فأداء الكلمة لهذين المعنيين في الجملة، أوجز وأبلغ من أدائها معنىً واحداً، يقول الزمخشري في قوله تعالى: "ولا تعدُ عيناك عنهم" (الكهف: 28)، مبيّناً الغرض من تضمين عدا معنى نبا أو علا عنه: "فإن قلت: أيّ غرض في هذا التضمين، وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك، أو لا تعلُ عيناك عنهم؟ قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنىً فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم" (الزمخشري، 1403هـ – 1983م: 481/2)، ونقل الباقلاني (ت403هـ) عن الرّمّاني (ت384هـ) أن البلاغةَ عشرةُ أقسامٍ، وذكر من بينها التضمين، ثم قال في تعريفه: "أما التضمين فهو حصول معنىً فيه من غير ذكر له باسمٍ أو صفةٍ هي عبارة عنه" (الباقلاني، 1374هـ – 1954م: 262)، ولا يخفى ما في هذا الكلام من إرادة معنى الإيجاز، ثم قال: "والتضمين كله إيجاز، وذكر (أي الرماني) أن التضمين الذي تدلّ عليه دلالات القياس أيضاً إيجاز" (السابق: 273)، وهذا لا يعني الاستهانة بقيمة التضمين، فالإيجاز مقصِدٌ من مقاصد البلغاء، وأصلٌ من أصول الأساليب اللغويّة، وهو تطبيقٌ عمليّ لقانون بذل أقلّ جهدٍ في استعمال اللغة.
2. **الاتســاع:** أو التوسّع في اللغة، وهو الأصل في التضمين؛ لأن فيه مرونة استعمال الأفعال في التعدية، وقد أشار إلى ذلك ابن جنّي في قوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتّسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 310)، وذلك أن الفعل المضمّن تصحّ تعديته بأكثر من حرف؛ لأن الحرف المُعدّى به يشير إلى معنى آخر لا يكون إلا بذلك الحرف، فالفعل (اعتقد) مثلاً إن كان بمعنى (صدّق) تعدّى بنفسه، وإن كان بمعنى (آمن) تعدّى بالباء، تقول: اعتقده واعتقد به؛ "لأن الفعل تختلف تعديته باختلاف استعماله ليتّضح معناه المراد" (الغلاييني، 1346هـ – 1927م: 11)، وهذا من أسرار هذه اللغة العظيمة الشأن، فالفعل يحمل معنىً في نفسه، ومعنىً مع الحرف الذي عُدّي به، ويومئ إليه.
3. **الإيصــال:** وذلك يكون بتعدّي الفعل اللازم حينما يُحذفُ الوسيطُ، أي الحرف الذي يتعدّى به الفعل إلى مفعوله، وقد مثّلوا لذلك بقوله تعالى: (فمَالكُمْ عَليْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا)، "أي: تعتدّون بها،

فحذف الوسيط وهو الباء، وأوصل الفعل إلى مفعوله بنفسه، وهذا ما يُسمّى الحذف والإيصال" (السابق: 9).

واختُلف في الإيصال هل هو سماعي أو قياسي، واختار أبو البقاء الكفَوي كونه قياسياً، قال: الحذف والإيصال "لشيوعهما صار كالقياس، حتى كثر للعلماء التصرّف والقول بهما فيما لا سماح فيه" "(الكفوي، 1419هـ – 1998م: 267)، وقال: "التزموا التضمين والحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوباً، كما في صورة الاستثناء بـ(إلا) التي هي أم الباب" (السابق: 1052)، وذلك عندما يتضمّن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ، وهو في باب الاستثناء مثل قوله تعالى: "ويأبى الله إلا أن يتمّ نوره" (التوبة: 32) ، لمّا كان المعنى: ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره، فالفعل اللازم (يأبى) تعدّى بنفسه إلى مفعوله المصدر المؤوّل من (أن) والمضارع بعدها، بعد حذف الوسيط .

نلاحظ أن الكفوي فرّق هنا بين التضمين من جهة، والحذف والإيصال من جهة أخرى، لكنهما في الحقيقة شيءٌ واحدٌ.

**ب– من أحكام التضمين:**

1. **التضمين بين الحقيقة والمجاز:**

قبل الخوض في هذه المسألة ينبغي أن نوضّح باختصار الفرق بين الحقيقة والمجاز.

**الحقيقة** في **اللغة:** فعيل بمعنى فاعل، من حقّ الشيء إذا ثبُت، والتاء فيها للنقل من الوصفيّة إلى الاسميّة (التفتازاني، د:ت: 4/ 4). وفي **الاصطلاح**، نقل القزويني في التلخيص تعريف السكاكي للحقيقة فقال: هو "الكلمة المستعملة فيما وضعت له، من غير تأويل في الوضع" (القزويني، 1904م: 328، 329).

و**المجاز لغة:** مشتق من (جاز) ، جاء في كتاب (الصاحبي): "مأخوذ من (جاز، يجوز) إذا استنّ ماضياً، تقول: جاز بنا فلان، وجاز علينا فارس، هذا هو الأصل" (ابن فارس، 1414هـ – 1993م: 203)، **واصطلاحاً** هو "الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصحّ، مع قرينة عدم إرادته" (القزويني، 1904م: 294)، أي فلا بدّ فيه من العلاقة، فإن كانت العلاقة غير المشابهة فالمجاز مرسل، وإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة. وعلى هذا فإن القول بأنّ التضمين

من قبيل المجاز المرسل فيه نظر؛ وإن قال به صاحب النحو الوافي، وقال: "وهذا أحد أقوال فيه" (عباس حسن، 1975م: 2/ 569) ، ومع أنّ الفعل المضمّن استُعمل في غير معناه لعلاقة غير المشابهة، بل نلمح فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز – كما سنرى بعد قليل – لأنه دلّ على معنى الفعل الملفوظ والملحوظ عن طريق التعدّي واللزوم، ودلالة القرينة – أقول: ومع ذلك لا يمكن أن نعدّه من قبيل المجاز المرسل؛ لأن هذا مشروط بتعذّر المعنى الحقيقي، وهو غير متعذّر فيه، على أن ابن كمال باشا له رأيٌ آخر، لم أرَ من سبقه إليه، وهو أن التضمين ركنٌ مستقلٌ من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل. (ينظر: ابن كمال، مخطوط: 48).

هذا، وقد تردّد القدماءُ، وكذلك المحدثون طويلاً في نسبة هذا الأسلوب هل هو من قبيل الحقيقة، أو من قبيل المجاز، فمن خلال التعريفات التي سبق ذِكرُها، تبيّن لنا أن حقيقة التضمين هي: حصول دلالةٍ إضافيّة للكلمة، بحيث تصبحُ دالّة على معنيَيْن معاً، بعد أن كانت مختصّة بالدلالة على معنىً واحدٍ، تدلّ على أحدهما بصيغتها (في الأفعال والمشتقات)، وعلى الثاني بالحرف الذي تعدّت به بدلاً من حرف تعديتها الأصلي، أو بتعديتها بعد أن كانت لازمة.

فعلاقة الكلمة المضمّنة لهذا المعنى هل تُعامل بأنها قائمة على الحقيقة، أو على المجاز؟ فهي إما أن تكون هذا أو ذاك، أما أن تكون قائمة على الأمرين معاً فلا، كما يرى أهل اللغة، ولهذا رأينا الشيخ أحمد الإسكندري في مقالٍ له بمجلة مجمع اللغة العربيّة يعترض على مصطلح الإشراب الذي استخدمه بعض النحاة في تعريف التضمين، وسبب هذا الاعتراض – في رأيه – "أنه يفضي إلى مشكلات أقلّها الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة، وهذا لم يقل به علماء العربية، وإن قال به بعض علماء الأصول" (الإسكندري، 1934م: 1/ 182).

وهذا المصطلح (الإشراب) رأيناه عند ابن هشام وغيره من القدماء والمحدثين، قال ابن هشام: "قد يُشربون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه، ويُسمّى ذلك تضميناً" (ابن هشام، 1422هـ – 2002م: 2/ 1408)، وإن وجدنا بعضَ المحدَثين من يشير تلميحاً، لا تصريحاً إلى أن التضمين النحويّ يجمع بين الحقيقة والمجاز، مثل د. صلاح الدين الزعبلاوي الذي يقول بمجلة المجمع: "وعندي أن المجاز الذي ليس هو تضميناً، ذلك الذي لا يُستعمل به اللفظ في معناه، ومعنى الآخر جميعاً، بل يتحوّل عن معناه الحقيقي إلى المعنى الآخر فيستعمل فيه لعلاقة بين المعنيين، بقرينة مانعة من إرادة معناه الحقيقي" (الزعبلاوي، 1400هـ – 1980م، مجلد: 55، 1/ 68، 69)، فيُفهم من هذا الكلام أنه يرى أن المجاز

الذي هو تضمين يمكن فيه هذا الجمع، وإن "لم يُصرّح بهذا نصّاً لمعرفته بعدم إجازة النحويين لذلك" (راشد، 1996م: 255).

وقيل: التضمين من الكناية، أي لفظ أريد به لازم معناه، (عباس حسن، 1975م: 2/ 569).

وأحسبُ أنه لا مانع من أن يجمع التضمينُ النحويُّ أيضاً – على غرار نظيره التضمين البيانيّ– بين الحقيقة والمجاز، ألم يُجمِع اللغويون على أن التضمين هو أن تجمع الكلمة الواحدة بين معنيَيْن: معناها الأصلي، والمعنى الذي اكتسبته بتعديتها بغير حرفها المعتاد، لعلاقة، بقصد الاختصار، فهذان المعنيان أحدهما حقيقة، وهو معناها الأصلي، والآخر مجاز جاء عن طريق تعديتها بهذا الحرف، قال الدسوقي في حاشيته على المغني: "قوله: (أن تؤدّي كلمةٌ مؤدّى كلمتين) ظاهرٌ في أن الكلمة تُستعمَل في حقيقتها ومجازها، ألا ترى أنّ الفعلَ من قوله: "لِلذينَ يُؤلونَ مِنْ نِسائهِمْ" (البقرة: 226)، ضُمّن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلِف، وليس حقيقة الإيلاء إلا الحلِف، فاستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز، من باب إطلاق السبب على المسبّب، فقد أُطلِق فعلُ الإيلاء مراداً به ذانك المعنيان جميعاً، وذلك جمعٌ بين الحقيقة والمجاز بلا شك" (ابن هشام، 1422هـ – 2002م: 2/ 1408).

وقال الزركشيّ (ت794هـ) في قوله تعالى: "عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ الله" (الإنسان: 6): "فضمّن (يشربُ) معنى (يروي) لأنه يتعدّى بالباء، فلذلك دخلت الباء، وإلا فـ(يشرب) يتعدّى بنفسه، فأريد باللفظ الشّرب والرّي معاً، فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد"، (الزركشي، 1410هـ – 1990م: 3/ 401).

وقال ابن كمال باشا (ت940هـ): "وبالجملة لا بدّ في التضمين من إرادة معنيين في لفظٍ واحدٍ، على أن يكون كلّ واحدٍ منهما بعضَ المراد" (ابن كمال باشا، مخطوط: 47).

وقال الصبّان: "والأقربُ عندي أنه مستعمَلٌ في كلٍّ من المعنيَيْن على حدته، وإن لزم عليه الجمع المذكور، فتختلف العلاقة باختلاف المعنيَيْن، فتكون تارة المشابهة بينهما، وتارة تكون غيرَها" (الصبّان، د: ت: 2/ 138).

**2. التضمين بين السماع والقياس:**

نتج عن الاختلاف حول المعنى المراعَى في التضمين هل هو على سبيل الحقيقة أو المجاز؟ اختلاف آخر، هو: هل يُعدُّ التضمينُ قياسيّاً أو سماعيّاً؟ فمن يرى أنه ضربٌ من ضروب المجاز فهو عنده قياسيّ؛ لأن المجاز قياس، ومن هؤلاء جماعة من نحاة البصرة، وبعض ممّن جاء بعدهم الذين رأوا في قول ابن جنّي في آخر (باب في استعمال الحروف بعضها في مكان بعض): "فقس على هذا فإنك لن تعدم إصابة بإذن الله ورشداً" (ابن جنّي، 1407هـ – 1987م: 2/ 317)، دليلاً على قياسيته، كالصبّان في حاشيته على الأشموني، حيث قال: "وفي كونه مقيساً خلاف، ونقل أبو حيان في ارتشافه عن الأكثرين أنه ينقاس"، وعلّل ذلك بأن "التضمين البيانيّ قياسيّ باتفاق" (الصبّان، د: ت: 2/ 138)، وكذلك عند الشيخ حسين والي بنوعيه: النحوي والبياني (الحمزاوي، 1988م: 359).

ومن النحويين من قصره على السماع، وهم من يرى أن اللفظ مستعملٌ على حقيقته، وعليه فإنه يُعامَلُ معاملة المسموع الذي يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه؛ لأن القول بقياسية التضمين – كما يقولون – يؤدي إلى عدم ضبط معاني الأفعال، هذا هو المشهور، ومن هؤلاء ابن هشام، كما نقل عنه في تذكرته الإمام جلال الدين السيوطي قولَه: "والحق أن التضمين لا ينقاس" (السيوطي، 1406هـ – 1985م: 1/ 248)، وتبعه شهاب الدين الخفاجي إذ قال: "والحق أنه لا ينقاس" (الخفاجي، د: ت، المجلس الثاني: 21).

وقال أبو البقاء الكفَوي: "والتضمين سماعيّ لا قياسيّ، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله فإنه يكون أولى"، (الكفوي، 1419هـ – 1998م: 266، 267).

لكن هذه القضيَة فرضت نفسها في الأساليب العربيّة، لوجودها بكثرة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره ونثره، القديم منه والحديث، قال عنه ابن هشام في المغني: "وهو كثير، قال أبو الفتح في كتاب التمام: أحسب لو جُمِع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقاً" (ابن هشام، 1422هـ – 2002م: 2/ 1411)، ولذلك صنّفه المجمع اللغويّ بالقاهرة في أحد قراراته من ضمن القياس، (الحمزاوي، 1988م: 362) ، استندوا في ذلك على شيوعه وكثرته، فالحكم إذا كثُر صار مقيساً.

وقد اتفق معظم أعضاء هذا المجمع، على قصر استعماله على طائفة معيّنة من الناس، وهم من أسموهم بـ(أهل الذكر) الذين لا يستعملونه إلا عند الضرورة؛ لأن فتح باب التضمين – في نظرهم – "يعني فرض أساليب خاطئة، وتحويل معاني الأفعال عن مقصدها، ممّا يدعو إلى ضرورة وضع قواعد، وإلى ضبط شروط استعماله التي لا يمكن اللجوء إليها إلا عند الضرورة" (السابق: 359).

والذي أميل إليه أن التضمين قياسيّ بالشروط التي ستأتي، وممّا يُرجّح ذلك أن الأساليب الثلاثة التي حملوه عليها وهي: الحقيقة أو المجاز أو الكناية، كلها مقيسة، يمكن النسج على منوالها.

هذا، وقد أخذت مناقشة هذه القضية وقتاً طويلاً، وحيّزاً ملحوظاً من أعمال المجمع اللغويّ القاهريّ لأهمّيتها وحساسيتها، وقد اقترحَ أحدُ أعضاءِ المجمعِ، وهو الشيخ أحمد علي الإسكندري شروطاً تم تعديلها فيما بعد، على ضوئها رأى مجمع اللغة العربيّة أن التضمين قياسيّ لا سماعيّ بشروط ثلاثة، هي:

**الأول** : تحقّق المناسبة بين الفعلين.

**الثاني** : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

**الثالث** : ملاءمة التضمين للذوق البلاغيّ العربيّ، (ينظر السابق: 361).

**الخاتمة:**

بهذا نعرف أنّ التضمين ظاهرة إبداعيّة، وشاهدٌ على شجاعة اللغة العربيّة، ودليلٌ على سعتها ومرونتها، وسرٌّ من أسرارها، ومفتاحٌ من مفاتيح تطوّرها، وهو ضربٌ من التأويل، وبابٌ واسع من أبواب اللغة يمدّها بالمعاني الزاخرة، والتعبيرات الجميلة الرائقة، وهنا نشير إلى أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث، وهي:

1. اختلاف القدماء في مسألة التضمين من عدّة نواحٍ، كاختلافهم فيه بين الحقيقة والمجاز، وبين السماع والقياس، وكذلك المحدَثون، وعلى رأسهم أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، كان سببه دقة مسائله، وتوزعه بين عدد من العلوم.
2. أن مفهوم التضمين يختلف باختلاف العلوم التي ينتمي إليها، فهو يكون في الأدب، والبلاغة، والنحو، والعروض، واللغة.
3. اتخذ علماء اللغة التضمين وسيلة من وسائل تعليل بعض قضايا اللغة التي أهمّها بناء بعض الأسماء، كأسماء الاستفهام، والشرط، وغيرهما.
4. أن التضمين مع ما فيه من عدولٍ عن الأصل – كما يرى بعض الباحثين– إلا أنه يُسخّر اللفظ لتوليد معانٍ فنّية كثيرة.

5. أنّ حمْل المعنى على أسلوب التضمين والقول بأنه واقعٌ في الأفعال أدقّ وأقربُ إلى روح اللغة من القول بأنه مجرّد تناوبٍ بين بعض حروف الجر.
6. انفراد ابن كمال باشا (940هـ) برأيٍ في مسالة تردّد التضمين بين الحقيقة والمجاز، حيث يرى أن التضمين ركنٌ مستقلٌ من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل، وذلك في رسالته التي كتبها في هذا الموضوع.
7. كثرة ورود التضـــمين في القرآن الكريم وغيره من النصـــوص اللغويّة الموثّقة، جعل هذه الظاهرة تحظى باهتمام العلماء من لغويين ومفسّـرين وغيرهم، قديماً وحديثاً، وجعل أيضـاً القول بقياسـيته أولى من القول بأنه سماعيّ متى توفّرت شروطه.
8. أنّ التضمين يُدخِل على الجملة بعض التغيير؛ فمنه ما يجعل الفعل اللازم متعدّياً، أو يجعل المتعدّي لازماً، كما يجعل المتعدّي بحرف متعدّياً بغيره، أو يجعله مرّة متعدّياً ومرّة لازماً على حسب المعنى المراد منه، ولا شكّ أنّ هذا من ميزات اللغة العربية، ودليلٌ من أدلة ثراء هذه اللغة الحيّة، الحافلة بالمعاني الدقيقة اللطيفة. وهو – أخيراً – ظاهرة في حاجة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

## قائمة المصادر والمراجع:

**أولاً: المصادر:**

- القرآن الكريم.

**أ- المخطوطة:**

- ابن كمال باشا زادة (أحمد بن سليمان):

رسالة في التضمين مخطوطة ضمن مجموعة رسائل للمؤلف، صور تحمل صفحاتها الأرقام: 47، 48، 49.

**ب- المطبوعة:**

1. الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد) (ت370هـ):
   - تهذيب اللغة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ت: عبد السلام محمد هارون، د: ت.
2. الأشموني (أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى):
   - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ – 1955م.
3. الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري):
   - أسرار العربية، ت: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377هـ – 1956م.
4. الباقلاني (أبو بكر بن الطيب):

- إعجاز القرآن، ت: السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، ط3، 1374هـ – 1954م.

5. التفتازاني (سعد الدين التفتازاني):
- شرح كتاب التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د:ت.

6. الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف):
- معجم التعريفات، ت: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة ، د:ت.

7. الجشمي (ابو سعد المحسن بن محمد):
- التهذيب في التفسير، ت: عبد الرحمن بن سليمان السالمي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1440هـ – 2019م، ج3.

8. ابن جني (أبو الفتح عثمان):
- الخصائص، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، 1407هـ – 1987م، ج2.
. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ت: علي النجدي ناصف وآخرَيْن، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1386هـ، ج1.

9. الخفاجي (شهاب الدين أحمد بن محمد):
- طراز المجالس، المجلس الثاني، ؟ د: ت.

10. ابن رشيق (أبو علي الحسن):
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط4، 1972م.

11. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله):
- البرهان في علوم القرآن، ت: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ – 1990م، ج3.

12. الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1403هـ – 1983م ج2.

13. السيوطي (الإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي):
- الأشباه والنظائر في النحو، ت: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ – 1985م.

14. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي):
- الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ – 1996م، ج1.

15. الصبان (محمد بن علي):
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د: ت، ج2.

16. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام:

- مجاز القرآن، ت: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 1491هـ – 1999م.

17. عنترة بن شداد العبسي:
- ديوان عنترة، مطبعة الآداب لصاحبها أمين الخوري، بيروت، ط4، 1893م.

18. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس):
- معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ – 1979م.
- الصاحبي في فقه اللغة، ت: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ط1، 1414هـ – 1993م.

19. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري):
- الجامع لأحكام القرآن، دار الشآم للتراث، بيروت – لبنان، 1952م.

20. القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب):
- التلخيص في علوم البلاغة، اعتنى به الأديب: عبد الرحمن البرقوقي، ط1، 1904م.

21. ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر):
- بدائع الفوائد، ت: علي بن محمد العمران، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، جدّة، المملكة العربية السعودية، د: ت.

22. الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني):
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أعده للطبع: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط2، 1419هـ – 1998م.

23. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي):
- شرح التسهيل، ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد البدوي المختوم، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ – 1990م، ج3.

24. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد):
- المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د: ت، ج2.

25. ابن المعتز (أبو العباس عبد الله بن المعتز):
- البديع، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط1، 1410هـ – 1990م.

26. مكي (محمد بن مكي بن أبي طالب):
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ت: د. محي الين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط5، 1418هـ – 1997م، ج1.

27. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي):
- لسان العرب، دار صادر، بيروت، د: ت، ج13.

28. النجفي (الشيخ علي أكبر بن محمود):

- التحفة النظامية في الفروق الاصطلاحية، مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1312هـ.

29. النيسابوري، محمود بن أبي الحسن:
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، ت: سعاد بنت صالح بن سعيد باقي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1418هـ – 1997م.

30. ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف):
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1422هـ – 2002م، ج2.

31. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي):
- شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د: ت، مجلد 2، ج8.

**ثانياً : المراجع:**

1. د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنصّ القرآنيّ، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ – 1993م.
2. د. شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط11، 2008م.
3. الصادق خليفة راشد:
   – دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قاريونس، 1996م.
4. د. محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، 1988م.
5. د. محمد نديم فاضل، التضمين النحوي في القرآن الكريم، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، المدينة المنوّرة، ط1، 1426هـ – 2005م.
6. الشيخ: مصطفى الغلاييني، نظرات في اللغة والأدب، مطبعة وزنكوغراف طبارة، بيروت، 1346هـ – 1927م.

**ثالثاً : الدوريات:**

- مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مجلة محكمة، 1400هـ – 1980م، التضمين، أ. صلاح الدين الزعبلاوي، مجلد55، ج1.
- مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الجزء الأول، القاهرة، المطبعة الأميرية، بولاق، 1934م.